الجزء الثاني

نجاحات إضافية لإدارة ريغان

الفصل التاسع: رفع وتيرة السباق نحو التدمير

مـا أرغـم إدارة ريغـان على التعامل مع الجمهور المعارض لم يكـن فقط يخص ما يجري في منطقة أمريكا الوسطى؛ فسياسة الأمن القومي تقدم مثالًا آخر على هذه المشكلة المضللة.

دوائـر النخـب في الولايات المتحدة لها موقف موحد في التزامها بنظام البنتاغون الذي يعد أداة مهمـة لضمـان التمويل الشـعبي لصناعة التكنولوجيا المتقدمة، ويوفـر مظلة نووية للتدخل الأمريكـي في أنحـاء العالم كافة، ما يشـكل قوة ردع ضـد أي رد فعل محتمل[1]. وبناءً على ذلك، كانت ردود الفعل محدودة هنا على اقتراح مقترحات غورباتشـوف في أوائل سـنة 1986م، التي دعا فيها الولايات المتحدة للانضمام إلى حظر تجارب على الأسلحة النووية الذي أعلنه الاتحاد السـوفييتي من جانب واحد، وإلى اتخاذ خطوات لسـحب الأسـاطيل السـوفيتية والأمريكية من البحـر الأبيض المتوسـط، وإلـى تفكيك كل من حلف شـمال الأطلسـي وحلف وارسـو، وإلى عَدِّ إطلاق صواريخ كروز من البحر غير قانونية، إضافة إلى إجراءات أخرى[2].

لكـن الأمـور قد تخـرج عن السـيطرة. لا عجب إذًا أن يطلـب جورج شـولتز وزير الخارجية الأمريكي إلى الرئيس غورباتشـوف التوقف عن ممارسة الدبلوماسية العامة التي بدأت تشكل حرجًا شـديدًا في واشـنطن[3]؛ كِيلَ الكثير من المديح لجورج شـولتز على ردة فعله تلك التي تنمُّ عن مسـلك رجل دولة، وعلى المنوال نفسـه، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي قاطعت أعمـال مؤتمـرٍ برعاية الأمم المتحدة في نيويورك حول نزع الأسـلحة، والذي دعا «إلى التأكد من الكيفية التي يمكن اسـتعمال الأموال التي سـتوفرها اتفاقية مسـتقبلية لنزع الأسـلحة من أجل الدفـع بعمليـة التنميـة الاقتصاديـة، خصوصًـا في العالم الثالث»، وكان سـبب امتنـاع الولايات المتحـدة عـن المشـاركة في أعمال المؤتمر بحسـب مسـؤولين أمريكيـين، أن ذلك المؤتمر «سـوف يساعد موسكو على إسقاط مصداقية برنامج ريغان للدفاع الفضائي، ومعارضتِه لفرض حظر على التجارب النووية في عيون العالم الثالث، من خلال تقديمهما بوصفهما يشكلان عقبة أمام نـزع السـلاح؛ ومـن ثم، أمـام عملية التنمية في دول العـالم الثالث»، وهذا صحيـح تمامًا؛ كانت

فكرة المؤتمر من بنات أفكار فرنسا، بدايةً، لكنها تراجعت عن هذه الفكرة بعد إعلان الولايات المتحدة معارضتها لعقده، علمًا أن فرنسا، إضافة إلى حلفاء واشنطن كلهم في حلف شمال الأطلسي ودول معاهدة وارسو حضروا ذلك المؤتمر. امتنعت وزارة الخارجية عن منح تأشيرة دخول لزعيم لجنة حقوق الإنسان في السلفادور لحضور مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة بصفته عضوًا في الوفد، ولم تتم الإشارة من قريب أو بعيد إلى هذه الواقعة، أو إلى الاحتجاج الذي قدَّمته لجنة حقوق الإنسان في السلفادور حول هذه المسألة، فضلًا عن أن المؤتمر نفسه لم يحظَ بأي تغطية إخبارية أو إعلامية، واختفى تمامًا من المشهد الإعلامي[4].

كان يمكن لمقترحات غورباتشوف التي تم التملص منها بنجاح سنة 1986م أن تكون لصالح أمن الولايات المتحدة والأهداف المعلنة لسياستها؛ لقد كان يمكن لحظرٍ شاملٍ على إجراء تجارب على الأسلحة النووية بعد مدة زمنية معينة، أن يزعزع الثقة في فاعلية الأسلحة الهجومية؛ من هنا يأتي الحديث عن احتمال تنفيذ الضربة الأولى التي وإن عُدَّت رادعًا للعدو، فإنها لا تتطلب درجة عالية من الثقة بالنفس. إن سحب الأساطيل من البحر الأبيض المتوسط كان يمكن له أن يخفف من احتمال وقوع مواجهة بين القوتين العظميين هناك؛ وكادت المواجهة أن تحدث أكثر من مرة بين الطرفين في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، وهو مايزال يدفع باتجاه خطر جدي بوقوع مواجهة نووية بينهما، وربما كان هذا الخطر هو الأكثر جدية، الشيء نفسه كان يمكن أن يكون صحيحًا فيما يتعلق بالمقترح السوفييتي، القاضي بتقليص الوجود العسكري للدول العظمى في الخليج منتصف سنة 1987م، عندما قررت إدارة ريغان التي كانت تبحث في وسائل تستطيع من خلالها مواجهة لجنة الاستماع في الكونغرس حول فضيحة إيران-كونترا[5]، المقامرة بمواجهة مع إيران، قد تكون عواقبها كارثية. وكان من الممكن لخطواتٍ مثل تفكيك حلفيْ شمال الأطلسي وحلف وارسو أن تكون شرطًا ضروريًّا (بالرغم من أنها قد لا تكون كافية) تدفع الاتحاد السوفيتي لإرخاء قبضته على دول أوروبا الشرقية، وتخفيف حدة التوتر في المنطقة بصورة عامة؛ فصواريخ كروز التي تطلق من البحر، كما لاحظ المحللون الإستراتيجيون، ستبطل مفعولات صواريخ الدفاع الباليستية إلى حد كبير، وستشكل خطرًا كبيرًا على الولايات المتحدة ذات السواحل الطويلة.

لا نعلم ما إذا كانت هذه الخيارات واقعية أم لا، بما أن الولايات المتحدة إما أنها تجاهلت مبادرات غورباتشوف أو رفضتها، من دون أن تكون هناك أي تعليقات حول هذا الموضوع من قبل دوائر النخب، ولكن برزت مشكلات في الأشهر التالية، حين أعلن غورباتشوف بصورة مفاجئة عن قبوله المقترحات الأمريكية حول تخفيض عدد الصواريخ في أوروبا؛ وهي مقترحات قُدِّمت فقط كيْ تُرفَض، وكانت تشكل جزءًا من إجراءات تهدف إلى تجنب عوائق جدية أمام سباق التسلح في الوقت الذي تعمل على تهدئة الرأي العام، وقد ترافقت الجهود التي بذلت من أجل التملص من الخطوات المزعجة التي قام بها غورباتشوف، من خلال رفعه المستمر للرهان[6]، بخطوات تزيد من حدة التوتر والمواقف العدائية؛ على سبيل المثال، المناورات البحرية بقيادة السفينة الحربية نيو جيرسي في بحر أوختوسك شمال اليابان، المجاور لثلاث جهات للأراضي السوفيتية، والذي يعده الاتحاد السوفيتي بحيرته الخاصة، بحسب المصدر المشار إليه. تمت هذه العمليات ردًّا على تدريبات قام بها السوفييت على نطاق واسع في المنطقة مؤخرًا في صيف سنة 1986م، تم التدرب فيها على الوسائل التي سوف يتبعها الاتحاد السوفيتي كي يدافع عن بحر أوختوسك، وتاليًا، الطريقة التي تمكن مجموعة مقاتلة من التوجه من البحر صوب جزر كوريل في المحيط الهادي. من الطبيعي أن نردَّ على ذلك كله من خلال استعراض للقوة، تمامًا كما نتوقع منهم أن يردوا بطريقة مشابهة على المناورات الأمريكية مقابل شواطئ تكساس. لكن الرد الأمريكي لم يكن له أي ذِكْر في الصحافة الوطنية[7].

تقدم هذه التطورات دليلًا مؤكدًا على استنتاج يدعمه بقوة تاريخ سباق التسلح في المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فالهاجس الأمني لا يشكل إلا هامشًا ثانويًا بالنسبة إلى المخططين الأمنيين[8]. لن يكون التحرك باتجاه عقد اتفاقيات حول التسلح، والتي يمكن أن تشكل تهديدًا للمهمات الكبرى لنظام البنتاغون التي سبق لنا ذكرها، مسألة صغيرة؛ فاستخدامه لإدارة اقتصاد الدولة (أي إن تنظيم التمويل العام طيلة المدة التي يستغرقها البحث والتطوير الباهظ التكاليف قبل أن تبدأ الدولة بتمويل الشركات الخاصة، يمكن إدراجه في خانة الأرباح، من خلال السوق الكبيرة لصناعة التقنية العالية التي تتمتع بحماية الدولة، إلى ما هنالك)؛ ودوره في الردع؛ أي من خلال توفيره لمظلة للتدخل في أنحاء العالم كلها،

وهكذا فمن الممكن التضحية بالأنظمة التي لا توفر إلا فوائد ثانوية لهذه الأهداف؛ لكن التوصل إلى اتفاق يمكِّننا من التدخل في هذه الوظائف المفصلية، هو مسألة مغايرة تمامًا.

بعد قمة ريكيافيك التي عقدت سنة 1986م، والتي صُوِّرت على نطاق واسع بأنها مثَّلت انتصارًا عظيمًا لريغان، موَّلت وكالة الإعلام الأمريكية استطلاعًا سريًّا للرأي لتقييم ردود الفعل بين حلفاء واشنطن في منظمة حلف شمال الأطلسي، وقد أظهرت النتيجة لومًا واضحًا لريغان لتسببه بفشل القمة بنسبة أربعة إلى واحد في بريطانيا، وبنسبة سبعة إلى واحد في ألمانيا؛ أما في فرنسا فقط، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع هناك أن الطرفين يشتركان بنسبة متساوية بالتسبب في فشل تلك القمة. سُرِّبت تلك النتائج ونُشرت في أوروبا؛ ولكني لم أجد أثرًا لذكرها هنا[9].

الفصل العاشر: السيطرة على أرض العدو

ساور القلق بعض دوائر النخب حول قرار إدارة ريغان تجاوز حدود اتفاقية سالت الثانية؛ ففي القانون الصادر في شهر تشرين الأول، أكتوبر سنة 1986م، دعا مجلسا النواب والشيوخ في الكونغرس إلى الالتزام باتفاقية سالت الثانية، لما في ذلك من مصلحة للأمن القومي، ولكن إدارة ريغان أعلنت بعد أسابيع عدة على ذلك، أنها مستمرة في تخطي ما هو متفق عليه في اتفاقية سالت الثانية، وقد علل ذلك الناطق باسم الإدارة بالقول: «الكونغرس منفصل عن الواقع، والقمة التي عقدت في آيسلندا أضحت جزءًا من الماضي... وعليه، فما الذي يقف في وجهنا؟»[1]. بعبارة أخرى، طالما أن الشرطي يشيح بنظره إلى الناحية الأخرى، فما الذي يمنع اللص من سرقة المتجر؟ الحقيقة أن الكونغرس منفصل عن الواقع حتى وهو يعيش في الواقع؛ وهذا أمر تعرفه الإدارة جيدًا؛ وعليه، لن يكون من الصعب على عصابة من مقاتلي الشوارع أن تتعامل بمنتهى القسوة مع معارضة يعوزها العزم عمومًا، وهي متفقة بالأساس مع أهداف تلك العصابة بالرغم من معارضتها التكتيكية التي تبديها أحيانًا.

ليس مما يثير الدهشة إذًا، أن تتحول جلسات الاستماع في الكونغرس حول فضيحة إيران-كونترا إلى منصة دعائية لجماعة الكونترا؛ فداعمو هذه الجماعة يتحلَّون على الأقل بالجرأة المنبثقة من قناعاتهم، أما المعارضة باعتراضاتها التي يغلب عليها الطابع التكتيكي، فقد تخلت عن أي أساس أخلاقي لانتقاداتها، ولم يبقَ أمامها سوى مراقبة هذا السيل المتدفق من الخطابات الوطنية التقريعية بصمت محرِج.

يتجلى موقف الزمرة الرجعية من المؤيدين لتمركز القرارات الاقتصادية والسياسية بيد الدولة، في إدارة ريغان من عدوهم المحلي؛ أي عموم الشعب، بالنزوع التقليدي المتصاعد نحو القيام بعمليات يغلب عليها طابع السرية من أجل تجنب المراقبة الشعبية، كما ذكرنا سابقًا؛ فالاحتقار التي تبديه الإدارة للكونغرس ـ أي تأثير الشعب في النظام السياسي من خلال ممثليه المنتخبين، مهما كان ذلك التأثير محدودًا ـ تَوَضَّحَ بصورة دراماتيكية خصوصًا في أثناء إدلاء أوليفر نورث بشهادته. كانت ردة الفعل الشعبية لافتة أيضًا؛ ففي حين كانت عناصر

من النخب ممتعضة من الكشف عن ذلك الوجه الفاشي، كانت هناك موجة لافتة مرافقة، وإن كانت قصيرة المدى، من الحماسة الشعبية، وقد فُسِّرَ ذلك على نطاق واسع، بأنه كان تعبيرًا عن السخط الشعبي المحق، ربما، إزاء دور الكونغرس وتصرفاته، بالرغم من أننا نتذكر جيدًا أن جمهور الشعب يثق بالكونغرس حول موقفه من ريغان إذا كان الأمر يتعلق بحل المشكلات الرئيسة للبلاد بمعدل اثنين إلى واحد تقريبًا. أما على المستوى الأعمق، فإن ردة الفعل الشعبية المباشرة تمثل الرؤية التي سادت في عصر التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر، والتي تشير إلى أن قيمة الحرية ومعناها يمكن تعلمهما من خلال الممارسة، وأن الرغبة الفطرية عند الشعوب الحرة جميعها في حماية نفسها من القمع (بحسب روسو)، يمكن أن تخضع هي ذاتها للقمع في حال كانت الشعوب مذعنة وخانعة، ومغيبة فعليًّا عن النظام السياسي، وغير معنية بالصراع ضد الدولة والسلطات المختلفة الأخرى؛ أي إذا كانت منفعلة لا فاعلة[2]. في ظل غياب أي شكل من أشكال التنظيم الذي يسمح بمشاركة ذات معنى في المؤسسات السياسية والاجتماعية، وليس مجرد اتباع التعليمات، أو الموافقة على القرارات المُصَنَّعَة في أماكن أخرى، فإن النزعة الفطرية نحو الحرية سوف تذوي؛ ومن ثم فإنها سوف توفر الفرصة للقادة الذين يتحلَّون بالكاريزما لتجييش الجماهير الشعبية خلفهم، بما لذلك من عواقب معروفةٍ ومُستقاةٍ من التاريخ الحديث.

كُشف عن موقف السلطات الرسمية من الشعب بصورة أكثر وضوحًا من خلال ما أطلق عليه أحد المسؤولين في إدارة ريغان وصف عملية حرب نفسية واسعة النطاق، مصَمَّمَةٍ على أساس ضبط النقاش حول نيكاراغوا، من خلال حملة هائلة من التضليل الإعلامي أطلق عليها عملية الحقيقة ـ ما قد يُشعِرُ كلًّا من غوبلز وستالين بالسعادة. كانت الحملة ناجحة إلى حد كبير، بالتزامن مع حملة مشابهة شُنَّت ضد ليبيا، والإرهاب الدولي وسباق التسلح، والعديد من القضايا الأخرى. يمكننا نتصور رواد الشمولية الحديثة وهم يومئون برؤوسهم بالموافقة على فكرة تشكيل مجلسٍ للدبلوماسية العامة تابعٍ لوزارة الخارجية الأمريكية، الذي قيل إنه بإدارة إليوت أبرامز، وتحت إشراف مكتب الأمن القومي، وكان هذا المجلس مكرسًا لحبك مناورات مثل تسريب تقارير استخباراتية سرية [أي بنى الآلة الدعائية للدولة تحت مسمى المخابرات] إلى وسائل الإعلام من أجل تهميش دور حكومة نيكاراغوا. هذه الحملة الواسعة والمتطورة، الممتدة في أنحاء العالم كافة هدفت إلى تجييش الرأي العام العالمي ضد حركة الساندنيستا، وكانت مصمَّمَةً أيضًا بصورة لا تقبل الجدل، من أجل السيطرة على وسائل الإعلام والرأي

العام في الداخل الأمريكي، وكذلك من أجل التأثير في النقاش الدائر في الكونغرس لصالح المتمردين الذين يشنون هجمات ضد نيكاراغوا، وهو ما شُرح بصورة مفصلة في مذكرة تتألف من خمس عشرة صفحة من القطع الكبير أعدها أوليفر نورث لروبرت ماكفارلين، ولم تحظَ هذه المذكرة بأي اهتمام يذكر في وسائل الإعلام التي كانت هي المستهدف الأول لهذا المشروع، كان مكتب الدبلوماسية العامة واحدًا من أكثر المؤسسات غموضًا وبعدًا عن عيون الناس ووسائل الإعلام، لكنه كان الأكثر تأثيرًا من بين البرامج كلها التي تولَّتها إدارة ريغان[3].

هذه الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على العقل الجمعي بالمصطلحات التي تعد نتاجًا لصناعة العلاقات العامة، كانت ناجحة جدًّا في فرض أجندة النقاش وتثبيت حدوده الضيقة أصلًا، ويصف أحد كبار المسؤولين في الإدارة هذا المشروع، وكان ملمًا بأبعاده كافة، بأنه «عملية نفسية هائلة، وهو من النوع الذي يستخدمه العسكر للتأثير في الشعب، سواء في الداخل أو في أرض العدو». العبارات اختيرت بعناية فائقة للتعبير عن وسائل استيعاب عامة الشعب، وكذلك الكونغرس، ضمن ثقافة الفكر المحافظ؛ أي ما يعرف بأرض العدو.

الفصل الحادي عشر: حرية التعبير في العالَم الحر

بالنسبة إلى نيكاراغوا، كُشف عن انصياع أصحاب الرأي النخبوي للإدارة الأمريكية بصورة لا تدع مجالًا للشك، في أثناء ما اصطُلِح عليه بالحوار حول التدخل الأمريكي هناك؛ وصل هذا الحوار إلى ذروته في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1986م، في الوقت الذي كان الكونغرس يتهيَّأ للتصويت على تقديم مساعدات لجماعة الكونترا، في تلك المدة، أفردت اثنتان من كبريات الصحف الأمريكية، وهما نيويورك تايمز والواشنطن بوست، لا أقل من خمسة وثمانين مقال رأي لكتَّاب يعملون في الصحيفتين، ودَعَتا كتَّابًا آخرين من خارج الصحيفتين للإدلاء بدلوهم حول هذه المسألة[1]. أجمعت المقالات الخمسة والثمانون على إدانة جماعة الساندنيستا، وكانت غالبيتها تبدي عداءً مريرًا لها؛ وهكذا تحقق الإذعان الكامل حول هذه القضية المركزية؛ لم تظهر أي عبارة في أيٍّ من المقالات الخمسة والثمانين المذكورة، تشير إلى أنه على العكس من حلفائنا المقربين وعملائنا، فإن حكومة الساندنيستا، كائنًا ما كانت خطاياها، لم ترتكب مجازر ضد شعبها؛ وهكذا تبدو هذه الحقيقة العديمة الأهمية وغير ذات الصلة مؤشرًا آخر على استسهال المجازر الفظيعة التي ترتكب من قبل الجانب الموالي لنا. في المقالات الخمسة والثمانين كلها، أشارت جملتان فقط إلى حقيقة أن حكومة الساندنيستا حاولت القيام بإصلاحات اجتماعية، قبل قيام الولايات المتحدة بإجهاض هذا التطور الخطير عن طريق هجومها الإرهابي على نيكاراغوا.

ومن الطبيعي ايضًا ألا تُدعى المؤسسة الخيرية أوكسفام إلى المشاركة في هذا الحوار؛ وهي المؤسسة التي ذكرت «أنه من بين الدول الأربع في المنطقة التي تعمل فيها مؤسسة أوكسفام أمريكا [غواتيمالا والسلفادور والهندوراس ونيكاراغوا]، فإن نيكاراغوا فقط هي التي بذلت جهودًا ملموسة لمعالجة التفاوت الكبير في ملكية الأراضي، ووضع حلول للمشكلات الصحية، وتقديم الخدمات التعليمية والزراعية لعائلات القرويين المعوزين؛ و من خلال تجربة أوكسفام في ست وسبعين دولة من دول العالم الثالث، أثبتت نيكاراغوا أنها كانت استثنائية في مدى التزام قيادتها السياسية بتحسين أوضاع المواطنين، وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في عملية التنمية»[2]. وتضيف مؤسسة أوكسفام أنها أُجبِرت على تحويل جهودها من العمل في

مجال التنمية إلى العمل في مجال الإغاثة؛ وهو نجاح كبير للحرب الأمريكية التي توفر للوعَّاظ الأخلاقيين الفرصة المناسبة لإدانة حكومة الساندنيستا بسبب إخفاقها وسوء إدارتها. لا شيء من هذا كان سيخرج إلى العلن إلا من خلال دوائر ضيقة انسلَّتْ من قيود النظام وضوابطه، وهي لن تجد طريقها للنشر في أعمدة الرأي في الصحافة الوطنية عندما يبدأ الحوار حول أخلاقية تصعيد العدوان الأمريكي على نيكاراغوا.

نجح إجماع وسائل الإعلام كافة على الإذعان للسلطات، وهو الشيء الذي يثير إعجاب أي دكتاتور في العالم، في إخفاء السبب الحقيقي وراء شنِّ الولايات المتحدة هجومها على نيكاراغوا، وهو ما كان الناطق باسم الإدارة يعترف به صراحة في بعض الأحيان؛ تقول جوليا بريستون المراسلة في منطقة أمريكا الوسطى في تقرير لها: «إن قلة من المسؤولين الأمريكيين يعتقدون الآن أن بإمكان جماعة الكونترا طرد حكومة الساندنيستا من السلطة قريبًا»، وتتابع القول: «لقد ذكر مسؤولو الإدارة بأنهم راضون برؤية جماعة الكونترا وهي تستنزف حكومة الساندنيستا، من خلال إجبارها على تجيير مواردها الضئيلة أصلًا لتمويل الحرب، بعيدًا عن وضعها في خدمة البرامج التنمية الاجتماعية»[3]. هذه التصريحات المرعبة تناقلتها وسائل الإعلام بكثير من التملق المبتذل، ومن دون أن تثير أي تعليق؛ فسرعان ما يطويها النسيان. لن تسمح الولايات المتحدة بأي برامج تنموية في المناطق التي تعدها ضمن مجالها الحيوي؛ وعليه، فهي تعمل على ضمان تدميرها من أجل وضع حد للخطر الذي يمثله النموذج الجيد على مصالحها، وتعمل إدارة النخب الإيديولوجية على ضمان ألّا تدخل مثل هذه الموضوعات إلى دوائر النقاش في أوساطها، وبدلًا من ذلك، يجب تبنِّي إطار النقاش الذي رسمته عملية الحقيقة، ولن يكون من المسموح حدوثُ أي انحراف عن هذا التوجه، بالرغم من أنه من الممكن السماح بإثارة بعض الأسئلة الخجولة حول ما إذا كانت الإدارة قد اختارت الوسائل الصحيحة لتحقيق أهدافها النبيلة.

هذا الانسياق المحدود لوسائل الإعلام يمثل في جانب منه استجابة لمتطلبات نظام الدعاية الرسمي، ويشكل في جانب آخر، مساهمةً في ضمان فاعليته، تُتابَعُ هذه المهمة بطريقة واعية ومدروسة؛ فمن المثير للحيرة -على سبيل المثال- كيف أنه من النادر ما تتم دعوة المتأمركين المحترفين من أمريكا اللاتينية للتعليق على ما يجري في بلدانهم خلافًا لما يجري في مناطق أخرى، وحول موضوعات مختلفة، حيث يمكن الاعتماد على الوسط الأكاديمي لطرح الآراء

المرغوب سماعها، وبذلك تتم حماية خرافة موضوعية الصحافة؛ لنأخذ -على سبيل المثال- القِوامَ الذي استندت إليه عملية الحقيقة؛ التي عمَّمت أن انتخابات سنة 1984م التي جرت في نيكاراغوا كانت مزوَّرَةً بصورة مخيفة، بينما عُدَّت الانتخابات التي جرت في السلفادور نصرًا دراماتيكيًّا للديموقراطية؛ وعليه، فقد أضحى من الضرورة بمكان طمس التقرير الرسمي الذي أصدرته رابطة الدراسات الأمريكية اللاتينية (LASA) حول الانتخابات في نيكاراغوا، إضافة إلى تقارير متوازنة ومؤيدة للتقرير الآنف الذكر، صدرت عن وفد يضم برلمانيين إيرلنديين وآخرين؛ لأنها خلصت إلى استنتاجات لم تلقَ لها صدى مُرحِّبًا في أوساط الإدارة الأمريكية، خصوصًا بعد الدراسة المتأنية التي قام بها فريق من الأكاديميين الأمريكيين المختصين حول نيكاراغوا.

على المنوال نفس ، كان لا بد من استبعاد أو تزوير أي تعليقات من قبل المراقبين الدوليين حول العمليتين الانتخابيتين الآنفتيْ الذكر، بما فيها تلك التي تدعم بقوة المشروعَ الأمريكي؛ لأنها حينئذ سوف تُقارَن بالانتخابات التي تمت في نيكاراغوا، بطريقة تظهر الفارق بين العمليتين الانتخابيتين لصالح نيكاراغوا، وستخلص إلى نتيجة مفادها أن الانتخابات في نيكاراغوا كانت أكثر انفتاحًا من تلك التي جرت في السلفادور، وأن شرعية الحكومة ترسخت بنتيجة الانتخابات[4].» من الواضح أن مثل هذه المقاربة غير ملائمة ألبتة؛ إذا أخذنا في الحسبان أن المحررين والمعلقين لديهم التزامات خطيرة: ذلك أن من واجبهم إجراء مقارنة بين الحكومات المنتخَبة في الديموقراطيات الناشئة ورؤسائها المنتخبين، وبين الدكتاتورية الماركسية-اللينينية في نيكاراغوا، تمامًا كما ستفعل صحيفة البرافدا السوفيتية التي سوف تثمن عاليًا ديموقراطية الشعوب للبلدان المحبة للسلام في الشرق مقارنة مع تجار الحروب الذين يسيطر عليهم الفاشيون.

الممارسة هي أكثر عمومية بكثير، وهي مفهومة؛ ففي معرض إثبات التزامها بالموضوعية في نقلها لما يجري في الديموقراطيات الناشئة ومقاومة الدكتاتورية في نيكاراغوا، لا يمكن أن يُتَوَقَّعَ من الصحافة الوطنية في أمريكا أن تنقل الاستنتاجات التي خلص إليها المراقبون الدوليون الذين وجدوا أن الانتخابات التي تمَّت في السلفادور سنة 1984م، جرت في جوٍّ مشحونٍ بالإرهاب واليأس والشائعات المروِّعة والحقائق الرهيبة[5]، أو مقاربة الباحثين الذين يمثلون الاتجاه السائد، والذين وصفوا جماعة الكونترا بأنها عصابة من المرتزقة اليائسين

والمتعطشين للدماء، ولاحظوا أن إرادة الشعب النيكاراغوي للقتال دفاعًا عن ثورته هي التي ردَّت هجمات جماعة الكونترا على أعقابها، وفرضَت على صانعي السياسات إعادة النظر في التفكير بغزو بلادهم[6].

لقد أُرغِمت وسائل الإعلام في واقع الأمر على تطوير كادر جديد من الخبراء ممن يمكن استدعاؤهم لرسم ملامح طيف الرأي المقبول به، هكذا يقدِّم أر. دبليو. آبل في الأعمدة الإخبارية في صحيفة نيويورك تايمز هذا الطيف من الرأي المسؤول، لكتَّابٍ مثل مارك فالكوف الخبير في معهد الشراكة الأمريكية، وروبرت ليكين أحد كبار المؤيدين لجماعة الكونترا؛ يقول لنا فالكوف إن الريغانيين الذين يؤيدهم كانوا أغبياء وخُرقاء، بينما يواصل الديموقراطيون القابعون على تلة الكابيتول زعمهم بأن هذه الحكومة في ماناغوا هي نظام ديموقراطي إنساني، يشق طريقه نحو الديموقراطية (في عالم الواقع، الرأي السائد في الكونغرس يُجمِعُ على معاداة حركة الساندنيستا كما هي حال الصحافة [7]). ويعلق ليكين بالقول: «إن الجانبين يتصرفان بصورة هيستيرية، ويرفضان التعامل مع الواقع؛ الواقع الذي يقول إن نيكاراغوا واقعة بين فكيّ كمَّاشة الصراع بين موسكو وواشنطن اللتين تمثلانهما محليًّا حكومة الساندنيستا المدعومة من الاتحاد السوفييتي ذي النزعة التوسعية، والتي فقدت تمامًا الدعم الشعبي، والمقاومة التي يدعمها هو، والمستندة إلى دعم القرويين؛ وهذه المقاومة تمثل المشاعر المناهضة للهيمنة على الشعب النيكاراغوي، ومن ثم فإن عليها حمل عبء النضال الطويل، مستخدمة المقاومة المسلحة ضد حكومة الساندنيستا، وكذلك حمل راية الدفاع عن أميركا اللاتينية ضد الهيمنة السوفيتية»[8]. لو نظرنا إلى ما هو أبعد من الطيف الذي رسمه كل من فالكوف ولينكين، كما تحدثنا الأعمدة الإخبارية المنشورة في صحيفة نيويورك تايمز، فإننا سنجد أن الفطانة التي تتميز بها هذه القضية قد دفنت تحت أنقاض النعوت، وتحولت إلى مجرد قذف وتشهير، لا يمكن حملها على محمل الجدِّ ألبتة.

يمكن الكشف أيضًا عن بعض الآراء الأخرى في وسائل الإعلام، حتى ضمن الحدود الإيديولوجية الضيقة التي تعمل من خلالها وسائل الإعلام، وهي تشمل ليس فقط وكالات التنمية الخيرية التي لديها خبرة كافية في المنطقة وفي مناطق أخرى أيضًا وفي أوساط المتأمركين اللاتينيين المحترفين، بل تشمل أيضًا أشخاصًا محترمين من أمريكا اللاتينية لهم باعٌ كبير من التجارب الطويلة والعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة؛ مثل الأب المؤسس للديموقراطية في

كوستاريكا، ورئيس كوستاريكا لثلاث دورات انتخابية؛ الرئيس جوزيه فيغيوريس الذي يصف نيكاراغوا بأنها البلاد التي تتعرض للغزو، ويدعو الولايات المتحدة للسماح لحكومة الساندنيستا لإنهاء ما بدأوه بسلام؛ لأنهم يستحقون السلام:

«في المحصلة، انتُخِبَ رجال الساندنيستا بطريقة لا تقل موضوعية عما حدث في أي مكان في أمريكا الوسطى باستثناء كوستاريكا، حيث توجد هناك ديموقراطية حقيقية لا تتمتع بها البلدان الأخرى ... ناضلت طيلة حياتي ضد سلالة سوموزا؛ لأنها كانت توسعية ولا حدود لسطوتها وجشعها؛ فقد اشترى أفراد هذه السلالة الأراضي وعقارات كثيرة في كوستاريكا، وتدخلوا بصورة سافرة في شؤونها الداخلية، وفوق هذا كله كانوا متعطشين لممارسة التعذيب، وكانوا أوغادًا بكل ما للكلمة من معنى؛ كانوا يتلقون الدعم من السفارة الأمريكية في ماناغوا، وقد ساعدت في تكوين أعداد لا تحصى من الحركات وتنظيمها للإطاحة بهم، وأنا ممتنٌّ لحركة الساندنيستا؛ لأنها استطاعت في نهاية المطاف تخليص البلاد والعباد من سطوتهم. الآن، وللمرة الأولى، تتمتع نيكاراغوا بحكومة تهتم بمصالح شعبها، كنت أفضِّل وجود مقاربة أخرى للحكومة في ماناغوا؛ أنا ديموقراطي حتى العظم، وأفضِّل وجود نظام انتخابي متزامن مع حرية الصحافة، أشعر بكثير من الأسف لأنهم أغلقوا مجلة لا برنسا، لكنني أتفهم أيضًا أن نيكاراغوا هي الآن في حالة حرب، وهي محاصرة من قبل الولايات المتحدة وعملائها الإقليميين. عندما قام سوموزا بغزو كوستاريكا سنة 1948م، ومرة أخرى سنة 1955م، نحن أيضًا فرضنا حظرًا على الصحافة إلى أن زال الخطر عن بلادنا. وبالرغم من أنني أرفض من حيث المبدأ إغلاق لا برنسا، فإنني أتفهم أيضًا لماذا حدث ذلك»[9].

من الواضح أن مثل هذه المشاعر لا تخدم متطلبات عملية الحقيقة؛ لذا فإن وسائل الإعلام يجب أن تنتبه إلى ضرورة حماية السكان في أرض العدو من التأثير السلبي لتصريحات مثل هذا الزعيم الديموقراطي من أمريكا الوسطى.

يخبرنا فيغيوريس بخلاف لينكين وآخرين محسوبين على وسائل الإعلام أنه اكتشف وجود كمٍّ مذهلٍ من الدعم للحكومة في آخر زيارة للبلاد، هذا ما ذكره زوارٌ آخرون أيضًا، مثل

مراسل التلفاز البريطاني تريفور ماكدونالد الذي خلص إلى القول: «إن أهم إنجاز لدانيال أورتيغا تمثل في نجاحه في إقناع معظم أبناء شعب نيكاراغوا أن الثورة الساندنيستية ماتزال تستحق أن يناضل المرء ويعاني من أجلها»[10].

وفي حين أن مؤسس الديموقراطية في كوستاريكا لا يستحق أن يستمع إليه أحد، فإن الرأي العام في كوستاريكا لا يمكن تجاهله من حيث المبدأ من قبل وسائل الإعلام، وهكذا فقد أُفرِدَتْ مساحة لأحد الكتَّاب في مجلة لا ناسيون اليمينية المتطرفة، يدين فيها نيكاراغوا على خطايا ارتكبتها مثل مزاعمها المشينة حول كوستاريكا؛ أي اتهاماتها المحقة حول استخدام أراضي كوستاريكا في شن هجمات على نيكاراغوا، والتي قدَّمتها هذه الأخيرة إلى محكمة العدل الدولية انسجامًا مع مبادئ القانون الدولي، ما عُدَّ في حينه خرقًا مثيرًا للحنق، وإن قُدِّمَ بطريقة حضارية، بحسب معايير الثقافة الإرهابية[11].

أو ربما قررت الصحافة نقل النتائج التي خلص إليها الأرجنتيني أدولفو بيريز إيسكويفار، الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذي أظهرت له زيارته لأمريكا الوسطى مدى التدخل والقمع وخرق حقوق الإنسان الذي ترتكبه الولايات المتحدة، والذي أدان خرق الولايات المتحدة للقانون الدولي والجهود التي تبذلها من أجل تقويض المفاوضات[12]؛ أو المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية في لندن الذي يحدد السبب الأساس للصراع الدائر بين الولايات المتحدة وبين نيكاراغوا على أنه يجسد طبيعة العلاقة بين الأغنياء والفقراء في قارة أمريكا اللاتينية:

> «نقلت حركة الساندنيستا السلطة في نيكاراغوا من الأغنياء إلى الفقراء، وعليه، فإن ألدَّ أعدائها هم أولئك الذين فقدوا ثرواتهم أو مواقعهم بسبب الثورة؛ إن حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة تتحالف عسكريًّا مع هؤلاء وأمثالهم في أصقاع أمريكا اللاتينية كلها، من خلال استثمارات وعلاقات تجارية وروابط صداقة شخصية، وقد ظهرت نتائج مثل هذه الروابط في العديد من المناسبات بدءًا من غواتيمالا سنة 1954م، مرورًا بتشيلي سنة 1973م، وانتهاءً بالسلفادور هذه الأيام. وعليه، فإن حديث ريغان عن الحرية في نظر معظم سكان القارة، يعني حرية الأغنياء في إهانة الفقراء واستغلالهم، وإذا اقتضى الأمر، قتلهم».

هذه هي الحرية الخامسة التي تعد الموجِّهَ الرئيس للتخطيط السياسي في الولايات المتحدة[13]. ويتابع التقرير القول «إن الإنجازات العملية التي حققتها الثورة في نيكاراغوا تقدم للفقراء نموذجًا بديلًا، وتجعل من نيكاراغوا رمزًا للأمل بأن مستقبلًا أفضل يمكن تحقيقه، بالرغم من المعوقات كلها[14].

لا يتوقع المرء أيضًا أن يقرأ في وسائل الإعلام الأمريكية خبرًا عن رسالة موجهة إلى شعب نيكاراغوا في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة 1985م من اللجنة الكنسية الوطنية البرازيلية، والتي تعبِّر فيها عن تضامننا

> مع نضالكم من أجل الحصول على الحرية والديموقراطية المبنيَّتيْن على العدالة، إننا ندين بشدة العدوان الجبان الذي وقع على أراضيكم من قبل إدارة ريغان، ونرفض أي صورة من صور العبودية التي تفرضها القوى الرأسمالية على بلداننا الفقيرة؛ هذا الاستعباد هو خطيئة كبرى».

حتى البيانات الصادرة عن مجموعات كنسيّةٍ في نيكاراغوا معروفة بانتقادها لحكومة الساندنيستا تعد غير مناسِبة عندما لا تكون مفيدة للقضية، والمثال على ذلك هو الرسالة الرَعَويّة الصادرة عن المؤتمر المعمداني في نيكاراغوا في شهر أيار، مايو، سنة 1985م تدين فيها بشدة «الحصار ... غير القانوني الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة، وتعبِّر عن مدى الأذى الذي لحق بالبلاد جرَّاءَ حقيقة أنه

في الأشهر القليلة الماضية، قُتِلَ أكثر من مئة وخمسين طفلًا بسبب العدوان الذي تموله وترعاه الولايات المتحدة... إضافة إلى مقتل أكثر من تسعة آلاف من الشعب في نيكاراغوا من قبل متمردي الثورة المضادة؛ وفوق ذلك أُغلق تسع مئة مركز تعليمي للكبار، وقد قتل جرَّاء ذلك مئتان وخمسون من المنتسبين إلى هذه المراكز؛ ودُمِّرت سبع عشرة مدرسة بالكامل، وأُغلقت ثلاث مئة وستون مدرسة بالقوة، وقُتِل مئة وسبعون مدرسًا، واختُطِف مئة وثمانون منهم. ودُمِّرت مئة وخمسون تعاونية زراعية، وأغلق أحد عشر مركزًا لرعاية الرُّضَّع. إن ما يؤلمنا بشدة هو أن بلدًا صغيرًا وفقيرًا وغارقًا في الديون، وتعصف به أنواع البلاء كلها مثل نيكاراغوا- يعاني دمارًا اقتصاديًّا تجاوزت كلفته المليار دولار»[15].

وقد أثار اشمئزازَ الصحافة الحرة ذلك القرارُ الصادر عن مؤتمر اتحاد البرلمانات الدولي الذي عقد في ماناغوا في شهريْ نيسان، أبريل، وأيار، مايو، سنة 1987م، بحضور وفود من تسعين دولة، وقد وافق المؤتمرون بالإجماع على ذلك القرار باستثناء السلفادور التي قوبل طلبها بإضافة فقرة تنص على أنها هي أيضًا تُواجه عدوانًا خارجيًّا بالرفض، وقد نص القرار على «مطالبة الولايات المتحدة بأن تلتزم بقرارات محكمة العدل الدولية، وأن توقف الأنشطة العسكرية كافة داخل نيكاراغوا وضدها»، وأدان أيضًا الحصارَ الذي تفرضه الولايات المتحدة على نيكاراغوا[16]. لم تشرْ صحيفتا نيويورك تايمز والواشنطن بوست أو أي وسيلة إعلامية أخرى (بحسب معرفتي) إلى أي فقرة من فقرات ذلك القرار، بالرغم من أن الصحافة أشارت إلى انعقاد ذلك المؤتمر، لكنها ذكرت «أنه لا توجد قيمة حقيقية له»[17] ـ وهو بالفعل كذلك، إذا أخذنا بالحسبان معطيات القوة وحقيقة مبادئ عملية الحقيقة.

إضافة إلى ما تقدَّم، لم تسترعِ انتباهَ أي جهة، إدانةُ سياسة الولايات المتحدة من قبل المشرِّعين المنتَخَبين في أمريكا اللاتينية المجتمعين في شهر نيسان، أبريل، سنة 1986م، برعاية الاتحاد البرلماني الدولي، والذي ذكر الإعلان الصادر عنه بإجماع المؤتمرين «أن حكومة الولايات المتحدة وبعض القوى داخل الكونغرس، يستحقون أن توجَّهَ إليهم إدانة خاصة؛ بسبب تدخلهم في مشكلات نيكاراغوا؛ وهو تدخلٌ يمثل خرقًا فاضحًا لمبادئ القانون الدولي، ويعدُّ تهديدًا لسيادة دول أمريكا اللاتينية»[18].

إن مثل هذه الخلاصات، والدلائل التي تؤيدها لا تنسجم مطلقًا مع الصورة التي أريدَ لنيكاراغوا أن تظهر عليها بوصفها زنزانة يديرها حكم شمولي، وأن الولايات المتحدة أخذت على عاتقها هذه القضية النبيلة، المتمثلة في استحضار الديموقراطية لشعب نيكاراغوا الذي يعاني هذا النظام القمعي، تمامًا كما مورس مبدأ ريغان في السلفادور وغواتيمالا والهندوراس، ومن ثم على الصحافة أن تتنبه إلى ضرورة تنحية مثل هذه المفهومات جانبًا وبقوة، على أن تركز بدلًا من ذلك على الخطوط العريضة المقبولة لكيفية اختيار الحقائق التي يمكن عرضها وتقديمها وشرحها لجمهور القراء، استنادًا إلى معايير مكتب الدبلوماسية العامة، وهذا ما قامت به الصحافة بالضبط، وبكثير من الدقة اللافتة، مع استثناءات قليلة جدًّا كما بيَّنا آنفًا في الأمثلة القليلة التي وردت في الصحافة الوطنية.

من اللافت أنه حتى هذا المستوى المتدني من الإذعان الذي أظهرته وسائل الإعلام لدعاية نظام الحكم لم يكن كافيًا بالنسبة إلى الديموقراطيين في المعارضة النيكاراغوية، الذين يتمتعون بقدرٍ وافٍ من الاحترام أو مؤيديهم هنا في الولايات المتحدة، وهكذا ففي العنوان الذي تصدَّرَ غلاف مجلة لوس أنجلوس تايمز، ينقل إلينا أرتورو كروز جونيور أن «جماعة الكونترا التي تتمتع بقدر كبير من الكاريزما في نيكاراغوا، كانت سيئةَ التسويق في حقل العلاقات العامة في الولايات المتحدة؛ حيث استطاعت حركة الساندنيستا الفوز في حلبة الصراع [في ماديسون أفنيو] بسهولة. لقد تعلمت حركة الساندنيستا كيف تُرضي أمريكا، وكيف تتلاعب بالرأي العام الأمريكي ... لقد استأجر الساندنيستيون مرتزقة أمريكيين مؤثِّرين: لم يكن أولئك المرتزقة من الجنود، بل كانوا ينتمون إلى شركاتٍ للعلاقات العامة ـ كانوا مجموعة من مرتزقة أفكار. لقد أراد أعضاء في مجلس الشيوخ الانحياز إلى حركة الساندنيستا؛ بحيث يتمكنون من العودة بهذا الانحياز إلى أمريكا واستثماره في دوائرهم الانتخابية، ما يفسر هذا السيل المستمر من الدعاية لصالح حركة الساندنيستا في مجلس الشيوخ وكذلك في وسائل الإعلام»، ويوضح كروز في مجلة (the New Republic) «أن المشكلة التي واجهتها جماعة الكونترا، تتمثل في أنها عاجزة عن التحدث باللغة الخاصة جدًّا، والضرورية من أجل التواصل مع الصحفيين الأمريكيين، ومن ثم، فهي تقدم طروحات مبتذلة ورَثَّة لا تتوافق مع أي نَفَسٍ ثوري ذي مصداقية، كالذي يتمتع به اليسار المتطرف الذي يهيمن على الصحافة الأمريكية»[19]. يتفق كروز سينيور، أحد كبار المسؤولين الديموقراطيين مع هذا الرأي أيضًا، فبعكس جوزيه فيغويريس وآخرين، كانت أفكاره تنقل من خلال الصحافة الحرة التي كان من الطبيعي أن تعد أفكاره دقيقة، وكانت تصفه بالمتحدث باسم قيادة يسار الوسط، يقول كروز سينيور:

> «بعد مشاهدة حركة الساندنيستا وهي تحقق انتصارات في مجال العلاقات العامة في الولايات المتحدة، فإن شهادة [أوليفر] نورث اللافتة للانتباه قلبت الطاولة على الجميع؛ ربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تصنع فيها جماعة الكونترا لنفسها موطئ قدم في الولايات المتحدة»[20].

أخيرًا، استطاعت جماعة الكونترا من خلال تدخل الديموقراطي العظيم أوليفر نورث كسر الحواجز التي أقامتها الحملات الدعائية التي قامت بها حركة الساندنيستا، وشملت وسائل الإعلام كافة في الولايات المتحدة وكذلك في الكونغرس، وعبور الحواجز التي نصبتها

وسائل الإعلام التي تسيطر عليها حركة الساندنيستا أمام أي انتقاد موجه ضد نيكاراغوا، أو إبداء أي دعم لجماعة الكونترا التي خيَّم الصمت على مؤيديها.

يسوِّق كروز سينيور ومساعدوه لأوهام ريغانية نمطية أخرى لا تؤثر سلبًا في سمعتهم. وهكذا، فمعارضة حكومات دول أمريكا الجنوبية للهجمات التي تشنها جماعة الكونترا ليست سوى مزاعم؛ «ففي أمريكا الجنوبية، يتصرفون بمقتضى ميول دوائرهم الانتخابية التي تنحو باتجاه اليسار المتطرف»؛ (بحسب كروز) «لأنهم يخشون الأقليات الماركسية-اللينينية في تلك الدوائر»، بحسب ألفونسو روبيرو[21].

على المنوال نفسه، يشكو مناصرو جماعة الكونترا أن معارضي تقديم المساعدات لجماعة الكونترا من اليساريين هزموا الإدارة في المعركة الدعائية التي شنُّوها في حرم الجامعات والكنائس وفي الصحافة (بحسب مورتون كوندراك)، ويخبروننا أن «الشعب الأمريكي واقع بين فكي كماشة في تلك الحرب الدعائية المريرة حول نيكاراغوا»؛ بين الريغانيين وبين الشبكة المنظمة جيدًا، والمكونة من أشخاص معارضين مثل شهود العيان والمراسلين والكتَّاب المحترفين الذين يقومون بتوجيه رسائل إلى المحررين يتبعون لحركة الساندنيستا (بحسب روبرت ليكين). أ. م. روزنتال الذي لم يكن أقل إحباطًا بسبب قوة جماعة الضغط المؤيدة لحركة الساندنيستا، أدان مؤيدي الساندنيستا في عالميّ الصحافة والسياسة الذين أبدوا احتقارًا لهدف الديموقراطية السياسية في نيكاراغوا؛ لأنهم مهتمون باستمرار رجال الساندنيستا في الحكم أكثر من اهتمامهم بالسلام، والذين يتصرفون كما لو أن الطلب إلى الولايات المتحدة ألَّا تلجأ إلى الإنهاء الفوري لوجود جماعة الكونترا خطيئة كبرى؛ لأنه لولا وجودهم على الساحة، لما توفرت الفرصة للمفاوضات[22] ـ بالطريقة التي عرضناها.

باختصار، لم تكن القيود الاستثنائية المفروضة على الرأي الواضح الذي سبق لنا توًّا عرضُه، والولاء المطلق الذي أبدته وسائل الإعلام والكونغرس للمبادئ الأساس لعملية الحقيقة كافية، حتى الاعتراضات الشكلية التي أثارتها الجهود المبذولة من أجل القضية النبيلة من قبل المعترضين بمرارة على حركة الساندنيستا، لا يمكن تحمُّلُها، ما يشكل برهانًا على أن وسائل الإعلام واقعة تحت سيطرة مناصري الساندنيستا من مرتزقة الأفكار، وأن النقاد ملتزمون برؤى وأفكار حركة الساندنيستا، لدرجة أنهم يفضلونها على الديموقراطية أو السلام، وطالما لا توجد أي طريقة يمكن من خلالها منع الناس الذين عاشوا وعملوا في نيكاراغوا من الحديث

في الكنائس أو من خلال رسائل إلى المحررين، فإن هؤلاء سوف يُستثنون بكثير من الازدراء من دعوات المصلِّين وابتهالاتهم المعهودة، طالما كانت هناك أقل الإشارات على خروج هؤلاء عن الخط المرسوم من قبل الدولة؛ لأن هذا يدل على أن العدو مايزال يقبع داخل البوابات، وأن كل شيء قد ضاع.

هذه التصريحات تنم بكثير من الوضوح على عقلية شمولية.